



منشور مالي رقم ١٢٠١٩ م

ب شأن التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... المؤمنين / المحترمين

رؤساء مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى المنشور المالي رقم (٢٠١٦/٢٠) الصادر بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٦ م بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (٤٠٪) والشركات التابعة لها (مرفق)، وفي إطار الحرص الذي توليه الحكومة بشأن إعداد وتهيئة القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتهم والاستفادة من طاقاتهم للإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الشاملة ، وإلى الجهود والمبادرات المبذولة في هذا الشأن للعمل على توفير فرص عمل للمواطنين في مختلف القطاعات بشكل مستمر .

ونظراً لما لوحظ من استمرار قيام بعض الشركات الحكومية عند حاجتها للتوظيف في استقطاب الكفاءات من الموظفين العاملين في شركات حكومية أخرى برواتب وامتيازات أعلى مما يتلقاونه في وظائفهم في تلك الشركات - رغم ما تم التأكيد عليه في المنشور المذكور أعلاه بشأن وقف التنقلات بين الموظفين العاملين في هذه الشركات - ، الأمر الذي أدى إلى التنافس فيما بين الشركات لاستقطاب الكفاءات وارتفاع كلفة الرواتب في موازناتها وأحداث خلل فيها بإفراغها من الخبرات التي تكونت لديها والتي استثمرت لتدريبها وتأهيلها علاوة على تقليل فرص العمل المتاحة للباحثين عن عمل.



(٢)

بناءً عليه وحيث أن توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية من الخريجين الجدد الباحثين عن عمل يأتي من ضمن الأولويات التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً، فتود وزارة المالية توجيه عناية كافة الشركات الحكومية والشركات التابعة لها بضرورة الالتزام بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها للأسباب المذكورة أعلاه، على أن يتم إعطاء الأولوية في التعيين في الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها للخريجين الجدد من الباحثين عن عمل والعمل على تدريبهم وتأهيلهم للوصول إلى المستوى المطلوب لشغل هذه الوظائف.

نرجو من الجميع التعاون والالتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

~~درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية~~



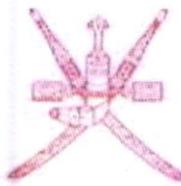
صدر في : ٨ / ٩ / ١٤٤٠ هـ

الموافق : ٢٠١٩ / ٤ / ٥

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعدي
وزير ديوان الбلاط السلطاني
- معالي الفريق أول/ سلطان بن محمد النعمان
وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ/ الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي
الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر العولمي
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- معالي/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسى
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتشغيل

٢٠١٩/٣/٢٧ - نشر/ التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة



منشور مالي رقم (٢٠) لعام ٢٠١٦م

بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي

تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ والشركات التابعة لها

اصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... المؤمنين / المحترمين
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ (وشركاتها التابعة)

استناداً إلى المادة (٦) من أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ المتعلقة بإدارة الإستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة المالية والإدارية للدولة. وإلى الخطابات الصادرة من هذه الوزارة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٣م و ٢٢/١٢/٢٠١٣م و ١٢٠١٤/١/٢٠١٤م بشأن ضبط وترشيد المصروفات وعدم اتخاذ أية إجراءات في الحالات المذكورة أدناه إلا بعد التنسيق مع وزارة المالية وهي :

١. إجراء أية تعديلات على هيكل الرواتب (يتضمن الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والمنافع الأخرى المرتبطة بذلك) أو استحداث درجات أو وظائف جديدة أو ترقيات إلى مناصب أو درجات وظيفية أعلى.
٢. إجراء أية تعديلات في هيكلها التنظيمية أو لوائحها الداخلية أو اتخاذ أية قرارات ذات تبعات مالية.
٣. صرف المكافآت السنوية للموظفين.
٤. تنقلات الموظفين فيما بين الشركات الحكومية.

نود الإفاده بأنه تلاحظ استمرار تنقلات الموظفين بين الشركات الحكومية بسبب ما تعرضه بعض الشركات من مزايا وحوافز تشجع بعض الموظفين للانتقال إليها، الأمر الذي يخلق فراغ في الشركات المنتقل منها الموظف وعدم استقرار لدى الموظفين العاملين بها سعياً للحصول على مزايا وحوافز مشابهة، ويستمر الأمر في الدوران في حلقة من التناقض بين هذه الشركات على استقطاب الموظفين لديها تؤدي في النهاية إلى ارتفاع كلفة الرواتب بشكل كبير بدون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية.



ومن شأن ذلك، إما زيادة الدعم الحكومي أو تقليل ربحية هذه الشركات في الوقت الذي تتطلع فيه الحكومة إلى زيادة مساهمة هذه الشركات في الإيرادات الحكومية لاسيما في الوقت الراهن الذي تشهد خلاله الموازنة العامة للدولة تحديات عديدة ناتجة من انخفاض أسعار النفط.

في ضوء ما تقدم فإن وزارة المالية ترجو من كافة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ وشركاتها التابعة بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها في حالة وجود تكاليف مالية إضافية نتيجة لذلك التنقل.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في: ٢٠١٦/١١/٣٥
الموافق: ١٤٣٨/٣/٣٧
نسخة مع التحية إلى:

- | | |
|--|------------|
| معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني | ... المؤقر |
| معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني | ... المؤقر |
| معالي الشيخ / الأمين العام مجلس الوزراء | ... المؤقر |
| معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة | ... المؤقر |